

(مرقم ٤٤)



**المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة**

لائحة التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS)

للمملكة العربية السعودية

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
وزارة التجارة والصناعة
مكتب الوزير

يقوو مايليو :-

المادة الأولى :- تصدر لائحة تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) في المملكة العربية السعودية بالصيغة المرفقة.

المادة الثانية :- اعتمد مركز الاستفسار في وزارة التجارة والصناعة ليقوم بمهام إخطار منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء في المنظمة بما يتعلق باتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية والرد على الاستفسارات التي ترد بها الشأن .

المادة الثالثة :- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من تاريخ نشره .
والله الموفق ،،،،

وزير التجارة والصناعة

هاشم بن عبدالله يماتي



الرقم :
التاريخ :
المرفات :

المملكة العربية السعودية
وزارة التجارة والصناعة
الإدارة العامة لمختبرات مراقبة الجودة النوعية

لائحة تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) في المملكة العربية السعودية

المادة (١) : قواعد عامة (General Provisions)

- ١-١ تسرى هذه اللائحة على كافة التدابير الصحية والصحة النباتية التي تتخذها المملكة وقد تؤثر على التجارة الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . هذه التدابير توضع وتطبق حسب أحكام إتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) .
- ٢-١ تطبق التعريف المنصوص عليها في الملحق (أ) من اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) على هذه اللائحة .
- ٣-١ تعتبر الملحق التالى من اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) . جزء لا يتجزأ من هذه اللائحة .
 - أ- التعريف .
 - ب- وضوح وشفافية اللوائح التنظيمية .
 - ج- أجهزة الرد على الاستفسار والإخطار .
- ٤-١ لا يوجد في هذه اللائحة ما يؤثر على حقوق الدول الأعضاء بالمنظمة طبقاً لاتفاقية العوالق الفنية للتجارة (TBT) بالنسبة للإجراءات التي لا تقع في نطاق هذه اللائحة .

المادة (٢) : الحقوق والالتزامات الأساسية (Basic Rights and Obligations)

- ١-٢ يحق للمملكة اتخاذ التدابير الصحية والصحة النباتية الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات شريطة أن تكون تلك التدابير متسقة مع أحكام إتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) .

السعودية [المرتبة] المطلقة

وزارة التجارة والصناعة

الدورة الأولى ج ٢ / ١٤٠٢

القسم : التاريخ : المعرفات :

الإنسان أو الحيوان أو النبات مستنداً إلى المبادئ والأسس العلمية، مع عدم استمرار العمل بذلك

التدابير دون أدلة علمية كافية. وذلك باستثناء التدابير المؤقتة التي تطبق على أساس المعلومات المتاحة وبشرط المعنى للحصول على معلومات إضافية ضرورية لزلادة موضوعية تقويم المخاطر بحيث يتم إعادة النظر في هذه التدابير خلال فترة زمنية معقولة.

عدم التمييز بلا مبرر عند اتخاذ التدابير الصحية والصحية النباتية بين المملكة والدول الأعضاء بالمنظمة والتي تتمثل أوضاعها مع أوضاع المملكة، ولا يجوز تطبيق التدابير الصحية والصحية النباتية لحماية الإنسان أو الحيوان أو النباتات بطريقة تشكل قيوداً مقدمة على التنفيذ للأسواق في

التجارة والدولية.

(ب) ما دامت هذه التدابير المتخذة تتمشى مع نصوص أحكام الاتفاقية المتعلقة بها.

الملاءة (٣) : التنسيق (Harmonization) :

١-٣ تستند التدابير الصحية والصحية النباتية المتخذة من قبل المملكة إلى المواصفات الفياسية

وإرشادات وبيانات دولية يلتزم بها الأطباء المهرة علمياً التي تتحقق مستوى

حملية أعلى من مستوى التدابير التي تستند على معايير قياسية أو توصيات دولية تتسمج مع

كافة أحكام اللادحة.

٢-٣ تغير تدابير حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات والبيئة تماشياً مع المعايير الفياسية
ضروريّة لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وفرض أنها مماثلة لفاصاً مع الأحكام

ذات الصفة في هذه المتفقية واتفاقية الجات لعام ١٩٩٤.

يجوز للملكية المحافظة على التأثير الصحية والصحة النباتية المختصة لديها والتي تؤدي إلى

حملية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات يمكن تحقيقه بتطبيق

ما يبررها علمياً أو كثيجة للمسنوى للخالص من حملة إيسان أو الجيوفار أو النسبات والذي

ما يبررها علمياً أو كثيرون للمسنون الخاص من حماية الإنسان أو المجنون (٢) صفحه ٢ من مقدمة و سلسلة

الرقم : التاريخ : المفتات :



يختلف عما يمكن تحقيقه باستخدام تدابير تستند إلى المعاصفات الفياسية والإرشادات والتوصيات الدولية، والمنسجمة مع كافة أحكام هذه الاتفاقية.

٤-٣ تقوم المملكة بالمساهمة بدور كامل في حدود إمكانياتها في المنظمات الدولية ذات الصلة وهنئاتها الفرعية وخاصة المنظمة الدولية للصحة الحيوانية (O.I.E) وهيئة الدستور الغذائي (الكونيس CAC) والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (IPPC) وذلك بغرض تعزيز وتشجيع العمل داخل هذه المنظمات لتطوير المواصفات القياسية والإرشادات والتوصيات المتعلقة بجميع جوانب التدابير الصحية والصحة النباتية والمراجعة الدورية لها.

المادة (٤) : التكافؤ (Equivalence)

٤- تراعي المملكة التدابير الصحية والصحة النباتية المتخذة لدى الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة إذا كانت متكافئة لما لديها من تدابير، حتى ولو كانت هذه التدابير تختلف عن تدابيرها أو عن تلك التي تستخدمها دول أخرى أعضاء في المنظمة تتاجر في نفس المنتج، وذلك إذا بررحت الدولة العضو المصدرة للمملكة بشكل موضوعي أن تدابيرها تحقق مستوى حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات المطبق في المملكة. وللحصول على ذلك فإنه يحق للمملكة أن تقوم بأي إجراءات كالمعاينة وإجراء الاختبارات الضرورية وأي إجراءات أخرى مناسبة. هذا ويمكن من خلال عقد مباحثات مع الدول الأخرى للتوصل إلى اتفاقية ثنائية محددة أو متعددة الأطراف تعرف بمتكافؤ التدابير الصحية والصحة النباتية محددة وللدول الأخرى الأعضاء في المنظمة نفس هذا الحق.

٤- تقوم المملكة بناءً على طلب دولة عضو بالمنظمة بإجراء مشاورات بهدف إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف حول الاعتراف بمتانة التدابير الصحية والصحة النباتية الخاصة بحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

المادة (٥) : تقييم المخاطر وتقدير المستوى المناسب من التدابير الصحية والصحة النباتية
(Assessment of Risk and Determination of the Appropriate Level of Sanitary or Phytosanitary Protection)

١-٥ تراعي المملكة استناد التدابير الصحية والصحة النباتية المتخذة إلى تقييم يتناسب والمخاطر التي تتعرض لها حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات مع مراعاة أساليب تقييم المخاطر التي اعدتها المنظمات الدولية المختصة.

٢-٥ تأخذ المملكة في الاعتبار عند تقييم المخاطر الناتجة عن استيراد منتج من دولة عضو، الأدلة العلمية المتاحة وطرق الانتاج المناسبة وسحب العينات والاختبارات المناسبة، ومدى انتشار الأمراض والآفات، والمناطق الخالية من الامراض والآفات بالدولة العضو المصدرة والأوضاع البيئية المناسبة وتدابير الحجر الصحي والعلاجات الأخرى.

٣-٥ تأخذ المملكة بالإعتبار عند تقييم المخاطر وتحديد التدابير التي يلزم تطبيقها لتحقيق المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات العناصر الاقتصادية وحساب الأضرار والخسائر في حال ظهور أو انتشار مرض أو آفة مستوردة وتكليف المكافحة في أراضي الدولة المستوردة والفعالية النسبية لتكليف الأساليب البديلة للمكافحة والحد من المخاطر.

٤-٥ تراعي المملكة تقليل الآثار السلبية على التجارة الدولية إلى أدنى حد ممكن عند تقييم المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

٥-٥ تتلافي المملكة التمييز غير المبرر في المستويات التي تعتبرها مناسبة لأوضاعها إذا كان ذلك يؤدي إلى تمييز في المعاملة أو قيود مفروضة للتجارة الدولية أنشاء تطبيق مفهوم المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ضد المخاطر. وتتعاون المملكة مع لجنة التدابير الصحية والصحة النباتية في المنظمة لوضع الإرشادات اللازمة حيال هذا النص.

٦-٥ تراعي المملكة دون إجحاف عدم إضافة قيود على التجارة مع الدول الأعضاء بالمنظمة أكثر مما يلزم لتحقيق المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والتقنية لهذه التدابير.

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



٧-٥ يحق للمملكة اعتماد تدابير مؤقتة لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات على أساس المعلومات المتاحة ذات الصلة، في الحالات التي لا يتوفّر فيها دليل علمي كافٍ، كما أنها ستسعى في تلك الاحوال للحصول على معلومات إضافية ضرورية لزيادة موضوعية تقييم المخاطر وإعادة النظر في التدابير الصحية والصحة النباتية المتخذة خلال فترة زمنية معقولة.

٨-٥ يحق للمملكة عند اعتقادها بوجود قيود على صادراتها من دولة عضو آخر دون أساس من المواصفات القياسية أو الإرشادات أو التوصيات الدولية المناسبة أن تطلب منها توضيح الأسباب التي دعت إلى تطبيق هذه التدابير وعلى الطرف العضو الآخر أن يبين هذه الأسباب.

المادة (٦) : التكيف مع الظروف الإقليمية بما في ذلك المناطق الخالية من الآفات أو الأمراض والمناطق التي ينخفض فيها انتشار الآفات أو الأمراض
(Adaptation to Regional Conditions, Including Pest- or Disease-
: Free Areas and Area of low Pest or Disease Prevalence)

١-٦ تضمن المملكة تكيف تدابير حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات المتخذة فيها مع خصائص المنطقة أو المناطق التي ينشأ فيها المنتج (جزء أو أجزاء خالية - مدى انتشار - أمراض / آفات معينة) مع مراعاة انتشار أمراض أو آفات معينة ووجود برامج مكافحة معدة ومطورة من قبل المنظمات الدولية المعنية بالموضوع.

٢-٦ تعرف المملكة بمفهوم المناطق الخالية من الأمراض أو الآفات والمناطق التي ينخفض فيها انتشارها (أساس التحديد هو العوامل الجغرافية / البيئية / مراقبة الاوبئة وفعالية ذلك لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات).

في حال الإعلان عن وجود مناطق خالية من الأمراض والآفات داخل أراضي المملكة فإن المملكة توفر الاستيد الموضوعية والمبررات للدولة المستوردة التي تؤيد اعتبار أن هذه المناطق خالية أو يتحمل أن تبقى خالية أو أن انتشار الآفات أو الأمراض بها منخفض ولهذا الغرض تعطى الدولة المستوردة بناءً على طلبها فرصة دخول أراضي المملكة لأغراض المعاينة والاختبار والقيام بأية إجراءات مناسبة كما أن للمملكة حق اتخاذ نفس هذه الإجراءات مع الدول

الأعضاء الأخرى.



المملكة العربية السعودية

وزارة التجارة والصناعة

رئاسة العامة للمختبرات مراقبة الجودة الرسمية

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

المادة (٧) : الشفافية (Transparency)

تطبيقاً للأحكام الواردة في الملحق (ب) يتعين على المملكة أن تخطر أمانة المنظمة بأي تغييرات في تدابيرها الصحية والصحة النباتية وأن تقدم المعلومات حول هذه التدابير.

المادة (٨) : إجراءات الرقابة والمعاينة والاعتماد (Control, Inspection and Approval Procedures)

تراعي المملكة أحكام الملحق (ج) عند إجراء المعاينة والرقابة والاعتماد بما في ذلك الأنظمة الوطنية لاعتماد استخدام المواد المضافة أو عند تحديد المستويات المسموح بها من الملوثات في الأغذية والمشروبات والأعلاف شريطة مطابقتها وعدم تضاربها مع أحكام هذه اللائحة.

المادة (٩) : التشاور وتسويه المنازعات (Consultations and Dispute Settlement)

١-٩ يتم عقد المشاورات وتسويه المنازعات طبقاً لنصوص المادتين (٢٢ ، ٢٣) من اتفاقية (الجات ١٩٩٤م) وطبقاً لما ورد في هذه الاتفاقية ومذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات إلا إذا نص على خلاف ذلك تحديداً في هذه الاتفاقية.

٢-٩ ليس في هذه الاتفاقية ما يمس حقوق الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة طبقاً لأية اتفاقيات دولية.

٣-٩ لا ينبغي لاتفاقية التدابير الصحية والصحية النباتية أن تلحق الضرر بحقوق المملكة التي تجيزها لها أية اتفاقيات دولية أخرى بما في ذلك الحق في اللجوء إلى المساعي الحميد أو إلى آليات تسوية المنازعات في منظمات دولية أخرى أو التي تعد بموجب أي اتفاقية دولية

المادة (١٠) : التنفيذ (Implementation)

تراعي المملكة بموجب هذه الاتفاقية التقيد التام بكافة الإلتزامات الواردة فيها.